

في الدنيا ما حدهم الذي ينتهون اليه في البعد والقرب فالجواب وبالله التوفيق
لا خلاف بين اهل العلم في ان العاقلة العصب وان غيرهم من الاخره من الام
وسائر ذوي الارحام والزواج وكل من عدا العصب ليس هم من العاقلة وسائر
العصباء من العاقلة بعدد وافر يعرّف من النسب والولادة وبهذا قال عمر
بن عبد العزيز وحماد وما لك والشافعي ولا اعلم عن غيرهم خلافا ولا
يعتبر ان يكونوا رتبين في الحال بل حتى كانوا يرتبون لولا الحج عقلوا
الى ان قال وليس عاقل من العاقلة ولا صبي ولا ابل عقل حمل شيء
من الدنيا اكثر اهل العلم انه لا يدخل لاحد من هؤلاء في تحمل العقل
قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنده من اهل العلم على ان المرأة والصبي الذي
لم يبلغ لا يعقلان واجمعوا على ان الفقير لا يميز شيئا وهذا قول مالك
والشافعي واصحاب الرأي انتهى لمخصا من المغني فقد علمت ان العاقلة
العصبا الذين يرتبون بالنسب وانهم يعقلون وان حجوا وان الفقير
والصبي لا يعقل عليهم الا ما عورة المرأة اذا اجني عليها هل لا يزال
النظر اليها من غير ذوي محارمها كالنظر للطبيب عند الحاجة ام لا
الجواب نعم ذلك اعلم ان الطبيب اسم للعالم بالطب وهو في الاصل الحاذق
في الامور ويعرف العلة بالتأمل وغيره قال الفقهاء في تحريم نظر الرجل
الى الاجنبيه والطبيب نظر وليس ما ندعو الحاجة الى نظره وليس له
من جميع بدنها من العورة وغيرها وليكن ذلك مع حضور محرم او
زوج انتهى الثالث اذا اجني الزوج على زوجته والقنت جنبنا
منها هل تجب الغرة والايث منها ام لا فالجواب اذا اشترت الحامل
دواء فالقت جنبنا فعليها غرة عيها اومة لا ترض منها شيئا
لان

لان القائل لا يرض المقتول وتكون الغرة لسائر ولهم شته وعليها عتق
رقبة وليس في هذا اختلاف بين اهل العلم تعلمه ولو كان الحائض
المسقط الجنين ابا وعيها ومن يرتض فعليه غرة لا يرض منها شيئا
ويجوز رقبة وهذا قول الزهري والشافعي وغيرها قال في المغني
الرابعة اذا قتلت امرأة حامل خطأ هل تجب الغرة والدية
مع ام لا فالجواب ولو قتل حاملا فلم تسقط جنبها فلا شيء
فيه لان لا يرض حكم الولد الا بوجه انتهى اقناع وشرح وعبارة
الكافي وان قتل حاملا فلم تسقط بيمين جنبها لعدم اليقين لحملها
انتهى وهذا قال الزركشي وغيره وكذا قال ابن المغزى الشافعي في شرح
الارشاد فقد علمت ان قاتل الحامل ليس عليه الا الدية اذا لم يسقط
جنبها التي امس اذا دفع ولي الامر كاة اهل بلد الى امير تلك البلد
او بعضها النوايب وما يتعلق به واراد المعطي ان يعطي غيره ممن ليس
من اهلها هل تجب للمعطي الثاني كما اذا دفع الى المسكين فاهدى الى
الغني ام لا يجوز فالجواب وبالله التوفيق اعلم ان امس دفع حصر الزلوة
في ثمانية اصناف بقوله انا الصدق للفقير الا يرض هذا اجماع قال الموفق
وغيره من الحنابلة واربعة باخذون اخذ مستقرا لا يرجع عليهم شيئا
الفقير او المسكين والعاملون والمؤلف لانهم ملكوها ملكا مستقرا
واربعة باخذون اخذوا الرقاب والغاريون والغزاة وبن السبيل
ان صرفه فيها اخذوا له والا استرجع منهم وكذا ان فضل معهم شيئا
بعد فضا ما اخذوا له الاسترجع منهم فقد علمت ان الاصناف الا
اربعة المفقون وهم الفقير والمسكين والعاملون والمؤلف يملكون